

المعهد العربي للتخطيط بالكويت

Arab Planning Institute - Kuwait

منظمة عربية مستقلة

جسر التنمية

إخفاق آلية الأسواق وتدخل الدولة

سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية

العدد التاسع والستون - يناير/ كانون الثاني 2008 - السنة السابعة

أهداف «جسر التنمية»

إن إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من أفراد المجتمع، يعتبر شرطاً أساسياً لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجتمع وليس الدولة أو النخبة فقط. كذلك لجعلها نشاطاً قائماً على المشاركة والشفافية وخاضعاً للتقييم وللمساءلة.

وتأتي سلسلة «جسر التنمية» في سياق حرص المعهد العربي للتخطيط بالكويت على توفير مادة مبسطة قدر المستطاع للقضايا المتعلقة بسياسات التنمية ونظرياتها وأدوات تحليلها بما يساعد على توسيع دائرة المشاركين في الحوار الواجب إثارته حول تلك القضايا حيث يرى المعهد أن المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها وتقييمها من قبل القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني المختلفة، تلعب دوراً مهماً في بلورة نموذج ومنهج عربي للتنمية يستند إلى خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية العربية، مع الاستفادة دائماً من التوجهات الدولية وتجارب الآخرين.

والله الموفق لما فيه التقدم والازدهار لأمتنا العربية،،،

د. عيسى محمد الغزالي
مدير عام المعهد العربي للتخطيط بالكويت

المحتويات

إخفاق آلية الأسواق وتدخل الدولة

إعداد : د. أحمد الكواز

أولاً : مقدمـــــة

تزداد الدعوات في أغلب البلدان النامية إلى تبني حرية السوق كمنهج بديل لتدخل الدولة. ورغم أن سلامة هذا التوجه إذا ما كان يقود إلى تعظيم الكفاءة واحترام مستوى مقبول من توزيع الدخل بالشكل الذي يحافظ على السلّم الاجتماعي، إلا أنه لا يمكن تقبل هذا المنهج دون توفر الشروط المسبقة له. ولعل أهم مقوّم أو شرط كما تقول به نظرية المنافسة التامة هو توفر عدد كبير من المنتجين وعدد كبير من المستهلكين، ومن دون تأثير على قراراتهم التي يجب أن تحكمها المؤشرات السعرية. إلا أن مثل هذا الشرط غير متوفر حيث عادةً ما يتركز سوق المنتجين بين عدد محدود (إحتكار بدرجاته المتفاوتة)، مع حرية كاملة للمنتجين في التأثير على سلوك المستهلكين (من خلال الإعلانات مثلاً)، يقابله ضعف وإن لم يكن غياب لتأثير المستهلكين على الطلب (بفعل ضعف أو غياب جمعيات حماية المستهلك الفعّالة). أضف إلى ذلك، فإن هناك مشكلة أخرى تتمثل في ما يسمى في اللاتماثل المعلوماتي[1] (أي امتلاك أحد أطراف المعاملة الاقتصادية لمعلومات تفوق أو تقل عن المعلومات التي يملكها الطرف الآخر)، أي عدم وجود نفاذ للمعلومات بحرية تامة، وهو الأمر الذي يخلق مزايا لبعض أطراف السوق على حساب أطراف أخرى. وفي ظل تركة من سوء توزيع الدخول وبالتالي تفاوت في المستويات التعليمية والصحية، فإن المنافسة في أسواق العمل تكون في أحيان كثيرة غير عادلة، بحيث أن من يملك تعليماً متطوراً يعتبر في وضع منافس أفضل من الآخرين ممن لا يملكون هذا التعليم. ومن ثم فإن فرص المنافسة في سوق العمل لا تعدّ عادلة، الأمر الذي يفاقم من مشكلة البطالة بين فئات العمال الأقل تعليماً. وإذا ما أضفنا إلى ذلك غياب أو ضعف المؤسسات الحاكمة والمنظمة لعمل آليات السوق (أجهزة ضريبية متطورة فنياً وإدارياً، جهاز مصرفي متطور، نظم رعاية إجتماعية وشبكة أمان اجتماعي، نظم قضائية مستقلة خاصة التجارية منها وذات كفاءة وسرعة في اتخاذ القرارات وقوانين محاربة الاحتكار الفعّالة...الخ) فإن شرطاً مسبقاً آخر من شروط عمل آلية السوق يحتاج إلى إعادة تأهيل في حالة وجوده، أو إلى تأسيس في حالة غيابه.

لذا فإن هذا العدد من جسر التنمية سيتعامل مع الآليات التي يتصف بها السوق بالإخفاق، وبالتالي الدور المناط بالدولة لممارسة الدور (التنموي) لإصلاح خلل السوق بهدف دعم الكفاءة الاقتصادية.

ثانياً: مفهوم فشل السوق

يعود أول استخدام لهذا المفهوم لعام 1958 من قبل فرانسيس (حسب ما ورد في موسوعة وكيبيديا). ويشير هذا المفهوم إلى توصيف الحالة التي يكون تخصيص الموارد والسلع، بواسطة الأسواق، غير كفوءً. وهو الأمر الذي يبرر التدخل الحكومي من خلال السياسات العامة، أو أشكال أخرى للتدخل.

يمكن أن يحدث فشل السوق عموماً (مقابل الوضع الأمثل والذي يطلق عليه وضع باريتو الأمثل[2]، والذي يشير إلى أن أي مكسب لطرف لابد أن يقابله خسارة الطرف الآخر) بسبب ثلاث عوامل إجمالية: (أ) تمتع بعض الأطراف في السوق بمراكز قوى[3] بالشكل الذي يحظر على الآخرين التمتع بمكاسب التجارة. (ب) أن يكون لأحد الأطراف المتعاملين بالسوق آثاراً جانبية يطلق عليها آثار غير مباشرة[4] لا يمكن للسوق تقييم آثارها، مثل الأضرار والمنافع البيئية، أو غياب المعلومات أو حجبها. (ج) قد تفشل بعض الأسواق بسبب طبيعة السلعة نفسها، أو طبيعة تبادلها، فقد توصف بعض السلع بأنها سلع عامة (تلك التي إذا ما استهلكها طرف لا ينقص حق الطرف الآخر باستهلاكها مثل الهواء)، والسلع المتّصفة بملكية الموارد العامة[5] والتي تنظم موارد طبيعية أو موارد بشرية (مثل أنظمة الري، والمراعي، والغابات). حيث لابد من وجود نظم لحماية هذه السلع أو الموارد خوفاً من إساءة التصرف بها أو تعريضها للمخاطر البيئية، ومخاطر الانقراض.

يحدث فشل السوق بسبب ثلاث عوامل: تمتع بعض الأطراف بمراكز قوى تحظر على الآخرين التمتع بمكاسب التجارة، أن يكون لأحد الأطراف آثار جانبية يطلق عليها آثار غير مباشرة وفشل بعض الأسواق بسبب طبيعة السلعة نفسها أو طبيعة تبادلها.

بالإضافة إلى هذه المصادر الثلاث لفشل السوق هناك مصدر رئيسي مرتبط بحقوق الملكية. حيث تعتبر السوق "مؤسسة"، كبقية المؤسسات يقوم الأفراد والشركات، من خلالها، بتبادل السلع والخدمات، وكذلك تبادل "الحقوق" لاستخدام السلع والخدمات لفترة من الوقت. بمعنى أن الأسواق هي عبارة عن مؤسسات تنظم تبادل السيطرة على السلع والخدمات، وباعتبار أن حق السيطرة ينبع من حق الملكية. وفي حالة عدم اتصاف نظام حقوق الملكية بالانضباط والكمال فإن سيطرة مالكي حقوق إنتاج السلع والخدمات وتبادلها يعتبر هو الآخر غير منضبط ولا يتصف بالكمال، أيضاً. وبالتالي فإن هناك حاجة لتدخل الدول لضمان حقوق الملكية بدلاً من الاعتماد على آلية السوق.

وبناء على ذلك، فإن أهمية السياسات الاقتصادية العامة لإصلاح خلل السوق تأتي بهدف تعزيز هدفي الكفاءة واحترام العدالة الاجتماعية (بمعنى الحد من التفاوت في كل من الدخول والثروة قدر الإمكان).

من المهم والضروري توفير الشروط المسبقة لآليات عمل السوق حتى يمكن توقع نجاح هذه الآليات، ولعل من أهم هذه الشروط دور أساسي للحكومة في توفير المؤسسات الفعّالة، ورأس المال البشري.

ورغم تبني الاتجاه السائد في الاقتصاد لأطروحات فشل السوق المشار إليها أعلاه، إلا أن هناك مدارس اقتصادية لا تؤمن بوجود هذا المصطلح مثل الليبراليون (المؤيدون للحرية الفردية إنطلاقاً من مبدأ فلسفة سياسية)، والمدرسة النمساوية أو مدرسة فينا (التي تعتقد بأن النظرية الاقتصادية الصحيحة هي فقط تلك المستمدة من المبادئ السياسية للفعل الإنساني). وينطلق رفض مفهوم فشل السوق وفقاً لهذه المدارس من القول بأن المفهوم مستمد من نماذج التوازن الساكنة التي يفترض أنها تقرّب الواقع الفعلي لأغراض التحليل الاقتصادي. بعد ذلك تتم مقارنة نتائج هذه النماذج مع الواقع. وفي حالة إختلاف الواقع عن نتائج هذه النماذج التي تعكس وضع باريتو الأمثل، يقال بأن هناك فشل للسوق. ومن هنا ترفض هذه المدارس هذا النوع من التعريف والتوصيف لمفهوم فشل السوق. حيث تقول بأن الأوضاع التوازنية لهذه النماذج هي أوضاع إفتراضية وليس لها وجود في الواقع، بفعل التغيرات المستمرة في حالة السوق، وبالتالي استحالة حصول حالة التوازن. وتستطرد المدرسة النمساوية بالقول أن السوق تحاول دائماً القضاء على مصادر فشل الأسواق من الاكتشافات الجديدة للمنظمين أو رجال الأعمال بفعل حوافز الربح.

كما يشير آخرون من المعترضين على مفهوم فشل السوق، أمثال ملتون فريدمان، أن فشل السوق لا يعني بالضرورة أن على الحكومة محاولة إصلاح هذا الفشل. ذلك لأن تكلفة التدخل الحكومي قد لا تكون أسوأ من فشل السوق. وتعود التكلفة الباهظة للتدخل الحكومي إلى الضرر الذي سيلحق بالخيارات الديمقراطية بفعل التدخل، وكذلك إلى قوة ونفوذ بعض مجموعات المصالح (الباحثين عن الريع[6]) في كل من القطاع الخاص، والبيروقراطية الحكومية.

ثالثاً: مفهوم فشل الحكومة

يشار إلى هذا المفهوم أحياناً بـــ "الفشل غير السوقي"[7]. ويحدث هذا الفشل عندما يتسبب التدخل الحكومي بتخصيصات غير كفوءة للسلع والموارد. ويمكن القول بأن الاهتمام بهذا المفهوم يعدّ حديثاً مقارنة بالمفهوم الأول، فشل السوق. ويعود الفضل في استخدام مفهوم فشل الحكومة إلى نظرية الخيار العام[8] (وتشير إلى استخدام الأدوات الاقتصادية الحديثة لدراسة مشاكل كانت سابقاً تعتبر ضمن علم السياسة)، والاقتصاد المؤسسي الحديث (منظور اقتصادي يحاول توسيع الاقتصاد من خلال تسليط الأضواء على القواعد الاجتماعية والقانونية التي يعمل في ظلها الاقتصاد).

يتجسد الفشل الحكومي في الحياة الاقتصادية في العديد من الأشكال، منها عدم القدرة على توفير المعلومات والنفاذ إليها، وتبني سياسات إجماع واشنطن دون توفر آليات الإنذار المبكر، وغياب تصور حول أولويات وتدرج الإصلاح الاقتصادي.

ينظر للفشل الحكومي على أنه أي إجراء أو سياسة تمنع السوق من العمل بكفاءة. ومن ضمن الأشكال المتداولة للفشل الحكومي: (أ) ظاهرة المزاحمة[9] الناتجة عن توسع الحكومة للاقتراض لتمويل النفقات المتزايدة، أو الخفض في الضريبة. الأمر الذي ينتج عنه مزاحمة القطاع الخاص في الإنفاق. (ب) ظاهرة البحث عن الريع التي تشير إلى حيل قوى الضغط والمصالح للاستفادة من مناصبهم العامة للحصول على مزايا شخصية مثل الاستفادة من التحكم بقرارات الترخيص والاستيراد وغيرها. أو محاولة ضغط هذه القوى لإصدار تشريعات وقوانين تخدم مصالحهم الخاصة، والحصول على دخول (ريعية). وعادة ما تتكون ظاهرة البحث عن الريع من ثلاثة أطراف: المشرعون، والإداريون، والجهات المنظمة. (ج) تعقّد إجراءات التراخيص، مثل طول فترة الحصول على ترخيص لإنشاء مصنع أو توفير خدمة. (د) المبالغة في الضرائب بشكل يترتب عليه خفض الاستثمار، والتأثير سلباً على النشاط الاقتصادي. (هـ) الإعانات غير المبررة على أسس من الحماية الرشيدة، التي من شأنها خلق مزايا تنافسية وهمية.

رابعاً: اقتصاديات التنمية وفشل السوق

تعود أدبيات التنمية المتعارف عليها اليوم بجذورها إلى فترة الأربعينيات من القرن الماضي، عندما حاول اقتصاديون أمثال روزشتين- روдан Rosenstein-Rodan، ونيرسك Nurske، وكوزنتز Kuznets في تحديد أهم أسباب التخلف الاقتصادي (يستخدم حالياً مفهوم البلد النامي بدلاً من المتخلف). وقد افترض هؤلاء الاقتصاديون، مع آخرين، وجود دور للدولة أو الحكومة في محاربة التخلف. وقد ساهم في تعزيز هذا الدور، آنذاك، العديد من التطورات منها: نجاح المدرسة الكينزية في محاربة الكساد العظيم أواخر عشرينيات وأوائل ثلاثينيات القرن الماضي، ونجاح خطة مارشال لإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وإنجازات الاتحاد السوفيتي (سابقاً) في مجال التصنيع.

وقد أشار روزشتين- رودان مثلاً، إلى أن اقتصادات البلدان الفقيرة تعتبر صغيرة لاستيعاب المنتجات الصناعية، وأن السكان بحاجة لصرف أغلب دخولهم على الحاجات الأساسية والضرورية. كما أشار إلى أن العملية الإنتاجية الصناعية الحديثة مشروطة بالعديد من إقتصاديات الحجم[10] (التي تشير إلى الحالة الخاصيّة الاقتصادية للإنتاج التي تؤثر على التكلفة في حالة زيادة جميع عوامل الإنتاج بنفس النسبة)، والاعتبارات غير الملموسة[11]. وتطرق في هذا الصدد إلى أهمية استثمارات البنية الأساسية مثل الطاقة والطرق والاتصالات والبنية الأساسية الحضرية، وغيرها. كما تطرق إلى أهمية هذه النوعية من الاستثمارات وضرورة أن تكون جاهزة قبل قرارات القطاع الخاص بالاستثمار المباشر في القطاعات الإنتاجية. وقد وصف رودان هذه الظاهرة بأكملها بـــ "الوفورات الخارجية"[12].

وقد ساهم سيتوفسكي Scitovsky، في وقت لاحق في عام 1954، بتطوير الإطار التحليلي لمفهوم الوفورات الخارجية من خلال استخدام التوازن التنافسي[13] المرتبط بنظريات الرفاه. حيث أشار إلى أن مثل هذه الوفورات تبرز في حالة العلاقات المتبادلة بين اللاعبين

الاقتصاديين ولا تتم بواسطة معاملات السوق. كما أشار إلى أن الوفورات الخارجية، التي تبرز من خلال الاعتماد المتبادل زمنياً بين المنشآت، هي الوحيدة التي تشكل عائقاً ضد نمو الاقتصاد المتخلف (والتي أطلق عليها الوفورات الخارجية المتميزة[14]) إذا ما أُريد لهذا الاقتصاد النمو في ظل الحوافز السعرية. وقد خلصت أطروحة سيتوفسكي إلى أنه يمكن الاعتماد على آلية السوق للتعامل مع مشاكل الإنتاج، إلا أن التخصيصات الاستثمارية تتطلب تدخلاً من الحكومة. وبناءً على هذه المساهمات، وغيرها برز دور الحكومة كمخطط في مجال الاستثمارات في البلدان النامية. وقد كان الافتراض السائد هو أنه طالما تم إنشاء الطاقات المنتجة، بواسطة تخطيط الاستثمار، فإن المشاكل المرتبطة بخلق الإنتاج، والعمالة، والدخول المرتبطة بهذه الطاقات الاستثمارية ستحل مشاكلها آلياً. وبناء على ذلك، فقد قامت العديد من البلدان النامية، إن لم يكن جميعها، بإنشاء هيئات ووزارات للتخطيط للقيام بمهام تخطيط الاستثمار.

إلا أنه مع مرور الزمن تبين أن رأس المال، بمعناه المادي، ليس هو المحدد الرئيسي للنمو، كما أشارت إسهامات سولو Solow عام 1957، وأن أغلب الإسهامات تعزى إلى إنتاجية عاملي الإنتاج: رأس المال والعمل، والمعبر عنها بالتغيرات التقنية ومجموع إنتاجية العوامل، والقدرة على التعلم. ثم تطورت نظريات النمو لتشير، لاحقاً، إلى أهمية رأس المال البشري (التعليم والصحة أساساً) وأهميته في التطور التقني وهو ما عرف بنظريات النمو الداخلي[15]. وما ترتب على هذه التطورات من أدوار للحكومة في رفع المستوى التعليمي والصحي لقوة العمل، ولتوفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الإنتاجية والاستهلاكية، وبتوفير المؤسسات الحاكمة للنمو والتنمية.

خامساً: تجارب بعض البلدان النامية لإصلاح فشل السوق

لقد حذّر ليرنر الاقتصاديين من خطورة الافتراض بأن مؤسسات السوق تنبثق آلياً في كل مكان. وقد نظر إلى الاقتصاد الحديث باعتباره منتج نهائي لمسيرة تنموية تستغرق وقتاً طويلاً. على أن تقوم المجتمعات، أثناء هذه المسيرة، بإنشاء مؤسسات ملائمة تقوم بفضّ النزاعات الناشئة من خلال المعاملات الاقتصادية. وطالما أن المنتجين ومتخذي القرارات الخاصة لا يمكنهم الإحاطة بكافة الفرص الاستثمارية والتقنية المتاحة أمامهم (إما بفعل ندرة المعلومات أو الموارد) فإن هناك مجال للتدخل الحكومي لتصحيح التطورات المتاحة لهؤلاء المنتجين.

وهنا يمكن الاستشهاد بأحد أهم التجارب التي ساهم بها التدخل الحكومي في تعزيز النمو والتنمية على أسس من الكفاءة، وهي تجربة وزارة التجارة الدولية والصناعة اليابانية المعروفة بإسم ميتي (MITI). حيث أن هناك إجماع بأنه في ظل غياب دور هذه الوزارة فإن التطور الاقتصادي الياباني ما كان له أن يصل إلى ما وصل إليه الآن. فعلى سبيل المثال، نظّمت الوزارة في خمسينيات القرن الماضي، بالتعاون مع الصناعات اليابانية، جهداً ضخم للبحث والتطور بهدف تحديد أفضل أولويات الاستثمار مستقبلاً. الأمر الذي خلق قاعدة تقنية واقتصادية للتوسع الصناعي المستقبلي في مجالات مثل الالكترونيات، والبصريات، والسيارات. معنى ذلك أنه بدون

تدخل الدولة لإصلاح خلل السوق (المتجسد بضعف المعلومات والإمكانيات الخاصة) لظلت الفرص الاستثمارية خارج نطاق إمكانيات السوق.

يرافق فشل الأسواق في الأزمات المالية معدلات تضخم مرتفعة، بسبب فتح حساب رأس المال، وانهيار للعملات، وهروب لرؤوس المال الأجنبية، ويرافق الفشل الحكومي، بسبب سوء السياسة المالية.

أما تجربة الهند، فهي من التجارب الرائدة في مجال إصلاح خلل السوق من خلال تدخل الحكومة الرشيد. ومن ضمن حالات النجاح الهندية هي تطوير المغازل اليدوية [16] ومنتجات أخرى مرتبطة بالصناعات القروية، وذلك استجابةً لزيادة مبيعات هذه المنتجات في نقاط البيع في المدن الهندية التي أنشأتها الحكومة المركزية وحكومات الولايات. وقد بدأت هذه النوعية من نقاط البيع المدارة من قبل الدولة بالتفاعل مع مجهيزها بطرق مختلفة، بالإضافة إلى دورها بتوفير منافذ سوقية للمنتجين الصغار في المناطق الريفية.

كما قامت هذه النقاط بنشر أساليب تقنية وتصاميم حديثة للمنتجين. كما قامت بإدخال أساليب مراقبة النوعية، وأساليب التمويل المتطورة، وكذلك بتأسيس شبكة من الأسواق تقوم بعرض المتطلبات اللازمة من السلع الوسيطة للمنتجين، وبشكل منظم. وكان بإمكان المنتجين المستقلين في القرى البعيدة الاعتماد على هذه الشبكات والمنافذ لتوفير إحتياجاتهم من المعلومات وما يرتبط باحتياجات السوق. وقد ساعدت هذه الترتيبات بضمان إتصال المنتجين المحليين بمنافذ البيع المحلية والخارجية بسهولة. الأمر الذي أتاح للمنتجين الصغار التخلص من كافة عوائق السوق، والمساعدة في توفير العرض الملائم من المنتجات.

أما تجربة كوريا الجنوبية فقد لعبت الشركات التجارية فيها دوراً مشابهاً لدور المنتجين المستقلين. فقد حرصت الشركات على تكامل (أفقي) عدد كبير من الأنشطة ذات العلاقة مع بعضها البعض مثل التسويق، والنقل، والاتصالات، والتمويل، والتأمين، والنقل التقني. وقد قامت الحكومة الكورية بأخذ المبادرة في إنشاء هذه الشركات منذ أوائل الستينات.

سادساً: فشل السوق والأزمة المالية في دول شرق آسيا

صاحب النمو المتسارع في دول شرق آسيا تدفقاً كبيراً لرؤوس الأموال من الخارج، ورغبةً من صندوق النقد ووزارة الخزانة الأمريكية فقد قامت هذه الدول بتحرير المعاملات المالية مع العالم الخارجي بدءً من أوائل تسعينات القرن الماضي. وعلى العموم، فقد قامت تايلاند بفتح سوق للعمليات الخارجية[17] (تعمل كسوق للتوسط في المعاملات المالية بين غير المقيمين) سُمّي بنك بانكوك للتسهيلات الدولية (BIBF). وتم السماح للمقيمين بالتعامل مع هذه السوق في وقت لاحق. وفي ظل التفاوت الكبير بين أسعار الفائدة السائدة في تايلاند وتلك السائدة في الدول الأجنبية ذات الدخول المرتفعة، فقد سارعت البنوك المحلية بالاقتراض من البنوك الأجنبية بهدف إقراض الشركات المحلية (سواء بشكل مباشر أو بواسطة الشركات المالية غير المصرفية).

أما في حالة أندونيسيا، وكوريا الجنوبية وماليزيا، فلم يتم إيجاد سوق للعمليات الخارجية كما هو الحال في تجربة تايلاند، بل تم تحرير الواردات الرأسمالية، الأمر الذي شجّع البنوك المحلية والشركات المالية غير المصرفية المحلية على زيادة الاقتراض من البنوك الأجنبية. وقد ساعد على ذلك سياسة ربط سعر الصرف الثابت المرتبطة بالدولار، والمتبعة في هذه الدول.

وعادةً ما تنتعش الواردات الرأسمالية في ظل سياسة سعر الصرف الثابت وفي ظل سياسة حساب رأس المال المفتوحة وفي ظل التوقعات المتفائلة لمستقبل الاقتصادات الآسيوية، إعتماداً على معدلات النمو المرتفعة للعقود الثلاثة السابقة. الأمر الذي يشجع على إستمرار أنماط الإقراض والاقتراض السابقة.

من الأمور المتعارف عليها، وفقاً للتجربة الشرق آسيوية، أنه في حالة إقتراب شركات الأعمال الرئيسية من الانهيار، يتم تجنب حالة الإفلاس من خلال التدخل الحكومي على شكل (من ضمن أشكال أخرى) توجيه الائتمان ودمج الشركات. وتتميز هذه التجربة بأن خبرتها غير متطورة في مجال الترتيبات المصرفية الحذرة (مثل التحكم بالحدّ الأدنى من نسبة حقوق التملك[18]، والإفصاح للبيانات المالية، وأنظمة تأمين الودائع، وإجراءات الإفلاس). وقد كان لضعف القواعد التي تجعل من معاملات السوق أكثر شفافية وأقل تعرضاً للخطر، ولشدة اعتماد القطاع الخاص على الدور الحكومي في الأزمات، الأثر في تشجيع البنوك لاقتراض المشروعات ذات المخاطر الكبيرة من دون رقابة ملائمة. لذلك فقد كان من الطبيعي تحت هذه الظروف تحقيق إنتعاش إستثماري معتمد بالأساس على التمويل الأجنبي، ينتج عنه إنتعاش مزيف في الأصول الحقيقية[19]، وتوسع في الطاقة الصناعية التحويلية في هذه الدول.

لو أخذنا حالة كوريا الجنوبية، على سبيل المثال، فقد لوحظ أن المغالاة في الاستثمار في طاقة الإنتاج الصناعي التحويلي مقارنة بالطلب الجاري أصبحت حقيقة واقعة منذ بداية عام 1997، حيث أعلنت شركة هامبو Hambo للصلب إفلاسها، بعد ست شركات أخرى قاربت حالة الإفلاس في يناير من نفس العام. وقد ساهم هذا التدهور الاقتصادي والأزمة المالية التي بدأت في تايلاند، في خفض ثقة الإقراض الأجنبي في الاقتصاد الكوري، كما شجعهم على المطالبة باستعادة قروضهم القصيرة الأجل. الأمر الذي ساهم في سرعة إستنفاد العملة الأجنبية في الاقتصاد الكوري. الأمر الذي زاد من الحاجة لقرض طوارئ من صندوق النقد الدولي. تبع ذلك زيادة المدى المسموح به لتقلب سعر الصرف، ثم تبعه تعويم كامل للعملة في ديسمبر من عام 1997.

وقد برزت الأزمة المالية في كل من كوريا وتايلاند من سلوك جمهور المستثمرين الأجانب الذين سارعوا باسترداد قروضهم خوفاً من أن الرواج الاقتصادي في طريقه إلى الانفجار. ولم يكن مثل هذا التخوف بدون أساس بالكامل، بل كان متجذراً في تدهور العديد من المؤشرات الاقتصادية الجزئية مثل انخفاض معدل العائد على استثمارات الشركات، وكذلك تدهور عدد من المؤشرات الاقتصادية الكلية مثل ارتفاع نسب رأس المال/الناتج الإضافية (ICOR).

حيث لم ترتفع نسبة رأس المال/ الناتج الإضافي في أندونيسيا كما هو الحال مقارنة بكوريا. كما لم يرتفع الدين الخارجي/ الناتج المحلي الإجمالي. إلا أن أندونيسيا كانت معرضة لخطر نقص السيولة وذلك لارتفاع نسبة الدين/ الناتج، بالإضافة إلى ارتفاع حصة القروض القصيرة الأجل إلى إجمالي القروض. وتعتبر الأزمة المالية الاندونيسية الأشد قساوةً ضمن دول شرق آسيا. حيث انخفضت قيمة العملة المحلية مقارنة بالدولار الأمريكي خلال الفترة يوليو 1997 – أغسطس 1998 بحوالي (70%) في اندونيسيا مقارنة بـــ (36%) في تايلاند، و (34%) في كوريا، و (32%) في ماليزيا. وبحلول عام 1998، العام الذي تم فيه الشعور بكامل الأزمة، إنخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بـــ (13%) مقارنة بـــ (11%) في تايلاند، و (7%) في كل من كوريا وماليزيا. ويدعم هذا التدهور في الحالة الاندونيسية القول بأن الاستقرار السياسي يعتبر عنصراً مهماً لإدارة الأزمة المالية والتغلب عليها (حيث اتسمت نهاية عهد نظام سوهارتو بعدم الاستقرار، الأمر الذي حفّز على هجرة رؤوس الأموال خاصة في أوساط الاندونيسيين من أصل صيني).

وبالإجمال فإنه يمكن القول أن الأزمة المالية في دول شرق آسيا التي بدأت في عام 1997 يمكن اعتبارها كنتيجة لأحد فشل آليات السوق القائلة بضرورة تحرير حركة رؤوس الأموال الدولية في ظل سياسة ثبات سعر الصرف، وفي ظل غياب ترتيبات وإجراءات حذرة للتحكم بالتوقعات المترتبة على افتراض استمرار الرواج الاقتصادي السائد في العقود الثلاث الماضية إمكانية استمراره مستقبلاً. معنى ذلك أن تحرير حساب رأس المال، في ظل ثبات سعر الصرف، وفي ظل تفاؤل باستمرار الرواج الاقتصادي، ومن دون وجود أنظمة لإدارة المخاطر، قد ساهم في خلق رواج إستثماري تمت تغذيته بتمويل خارجي.

وقد اتجه هذا الرواج الاستثماري إلى الانفجار عندما تعرضت ثقة المستثمرين الأجانب للاهتزاز بفعل إفلاس الشركات المحلية، الذي يعود بدوره إلى الإفراط بالاستثمار بالشكل الذي يفوق الطلب المحلي، الأمر الذي ساهم بتحويل اتجاه التدفقات الرأسمالية من الداخل إلى الخارج، الأمر الذي فاقم من الأزمة.

سابعاً : فشل السوق وفشل الحكومة والأزمة المالية

يمكن توصيف الأزمة المالية التي مرّت بها دول شرق آسيا، والمشار إليها أعلاه، بأنها حالة من حالات فشل السوق بسبب سوق المعلومات غير التام أو غير الكامل. حيث أن حالة الانتعاش التي سادت الاقتصاديات المذكورة قبل الأزمة، والتي ساهمت في إيجاد الانتعاش المزّيف أو الفقاعات المالية والاقتصادية وما آلت إليه من انهيار اقتصادي، كانت نتيجة لمعلومات غير تامة عن أسواق رأس المال العالمية. وللتدليل على ذلك يمكن الإشارة إلى أن شركات تقييم الائتمان مثل شركة مودي[20]، وشركة ستاندر وبورز[21] (والتي من المفترض أن تكون على دراية كبيرة بأوضاع الأعمال دولياً) لم تغير تقييمها لتصنيف السيادة الائتمانية[22] الخاص بتايلاند قبل يوليو 1997، رغم أن تقييم سندات الشركات قد تم تخفيضه سابقاً.

بمعنى أنه كان بالإمكان تجنب مثل هذه الأزمة لو أن القطاع المالي كان مغلقاً تجاه سوق رأس المال الدولي. وقد يشير البعض بأنه حتى في حالة عدم فتح هذه السوق فإن الانتعاش الاستثماري في هذه الحالة سيتم تمويله كبديل، من خلال خلق التمويل المصرفي المحلي، الأمر الذي سيتسبب في إيجاد موجة تضخمية بفعل تجاوز معدل الاستثمار لمعدل الادخار. كما كان سيترتب على الارتفاع الحقيقي بسعر الصرف عجز كبير في الحساب الجاري، الذي كان بإمكانه الضغط باتجاه تخفيض قيمة العملة المحلية، بالإضافة إلى الضغط لصالح تبني سياسات مالية لكبح التضخم، مثل رفع البنك المركزي لمعدل الخصم (علماً بأن السياسة النقدية كانت محيّدة بسبب سياسة ثبات سعر الصرف تجاه الدولار أثناء الأزمة المالية).

وإذا كان هناك من خيار ما بين فتح حساب رأس المال (كما كان الحال عليه قبل وأثناء الأزمة)، وغلق هذا الحساب والاتجاه نحو التمويل المصرفي المحلي فإنه يمكن اعتبار البديل الثاني قد يمكن اعتباره أخف ضرراً، وذلك لأن الانكماش الاقتصادي الناتج بفعل خفض الائتمان له أضرار أقل من النتائج المرافقة لفتح حساب رأس المال، لأنه كان يمكن النظر إلى ارتفاع معدل التضخم كمؤشر من مؤشرات الإنذار المبكر، وبالتالي البدء باستخدام أدوات السياسة المالية لمنع الاقتصاد من الوصول لحالة التوتر.

ولتقييم الحالة التي يتم وفقها غلق حساب رأس المال والاتجاه بدلاً من ذلك لتفعيل السياسة المالية (حالة بلدان أمريكا اللاتينية مقابل حالة دول شرق آسيا التي اعتمدت على تحرير الحساب) يمكن الإشارة إلى تجربة أزمة المديونية لدول أمريكا اللاتينية في ثمانينات القرن الماضي التي اعتمدت على التبذير في الإنفاق، والاقتراض الحكومي غير الحذر. وهي حالة من حالات الفشل الحكومي (مقابل فشل السوق وفقاً لحالة بلدان شرق آسيا). ويمكن وصف حالة الفشل الحكومي، في ظل الرقابة على حساب رأس المال، بأنها قد لا تكون أقل شدة من فشل السوق، في ظل غياب مثل هذه الرقابة. وكما أوضحت تجارب كل من المكسيك، والأرجنتين في العقود الأخيرة أن الأزمات المرتبطة بالفشل الحكومي يمكن حدوثها بغضّ النظر عمّا إذا كان حساب رأس المال خاضعاً أو غير خاضع للرقابة.

ثامناً: الدور الحكومي كمكمل للسوق

تدعو سياسات إجماع واشنطن[23] (تتضمن هذه السياسات عشرة مبادئ: الانضباط المالي، تركيز الإنفاق العام على السلع العامة، إصلاح ضريبي قائم على توسيع القاعدة الضريبية مع معدلات ضريبية حدّية معتدلة، تحديد سعر فائدة موجب وفقاً لاعتبارات السوق، أسعار صرف تنافسية، تحرير للتجارة، فتح أبواب للاستثمار الأجنبي المباشر، خصخصة المشاريع العامة، إزالة القيود ضد المنافسة باستثناء تلك المرتبطة بحماية المستهلك والبيئة والمرتبطة بالإنذار المبكر ضد الأزمات المالية، وتوفير الحماية القانونية لحقوق الملكية) إلى تقليل دور الحكومة في الحياة الاقتصادية إلى أدنى مستوى ممكن. إلا أن التجارب أوضحت أن هناك أدواراً للحكومة تشمل بالإضافة إلى السياسات الاقتصادية، الدور المهم في تكوين رأس المال البشري (التعليم والصحة أساساً، والمحافظة على حقوق الفئات الفقيرة سواء من خلال أنظمة

الضمان الاجتماعي أو شبكة الأمن الاجتماعي أو غيرها من أساليب التدخل)، فرض الأنظمة والقوانين التي تعالج فشل السوق والمؤسسات غير السوقية ضماناً لسيادة المنافسة، حماية البيئة كأحد مقومات التنمية المستدامة، والمساهمة في توفير المعلومات. لذلك فإنه عادةً ما ينظر لهذه الأدوار الحكومية على أنها تتناقض مع مقترحات إجماع واشنطن.

يعتبر التخطيط الاقتصادي وتدخل الدولة مهماً إذا ما تركّز على إصلاح خلل وفشل الأسواق بهدف استعادة الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية لعمل الأسواق. في حين يعتبر هذا التدخل مضراً في حالة خدمته لمصالح اقتصادية واجتماعية وتعزيز ظاهرة البحث عن الريع، لما ينتج عن ذلك من إساءة تخصيص الموارد وهدرها.

وعليه فإن القضية الجوهرية هي ليس في (حجم) الحكومة بل في (وظائفها) و (وسائلها). حيث أن للحكومة دور بارز في تجارب الدول المتقدمة حالياً والنامية سابقاً، وفي تجارب الدول النامية حالياً. ولقد توصلت أغلب الدول الأخيرة إلى نتيجة مفادها أن: الأسواق لا تقود دائماً إلى نتائج تتسم بالكفاءة (ناهيك عن مدى قبول هيكل توزيع الدخل الناتج عن آلية السوق). لذا فقد بدأ الاتجاه القائل بالشراكة بين القطاع الخاص (آلية السوق) والحكومة في الانتشار. وذلك من خلال إتخاذ الحكومة لعدد من السياسات والقرارات التي تساعد في إصلاح خلل وفشل الأسواق. ويمكن التركيز (بالإضافة للدور الحكومي المرتبط بالأزمات المالية والمشار إليه أعلاه) على عينة من الأدوار المنوطة بالحكومة (ضمن أدوار أخرى) تتضمن:

(أ) بناء رأس المال البشري

يعتبر دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي محل إهتمام كافة المدارس الاقتصادية. فقد وصل معدل عائد سنة إضافية تعليمية في الولايات المتحدة إلى ما بين (5-15%)، وترتفع هذه النسب في الدول النامية لتصل إلى حوالي (24%) في الدول الأفريقية جنوب الصحراء، و (23%) في الدول الأقل دخلاً.

وقد ركّزت تجربة دول شرق آسيا على الدور الحكومي في التعليم لما لهذا الدور من أهمية في نقل المجتمع من مجتمع زراعي ريفي إلى مجتمع صناعي متطور. أما في حالة ترك تراكم رأس المال البشري لآلية السوق، وذلك لصعوبة إقتراض الأفراد لتمويل التعليم بفعل كون رأس المال البشري غير قابل للضمان المالي من قبل مؤسسات التمويل، فإن هناك دور أساسي للحكومة، خاصة بين فئات الدخل الفقيرة، لتوفير التعليم العام، وجعله متاحاً بشروط ميسّرة للجميع.

لا توجد تجربة اقتصادية، سواء في حالة الدول المتقدمة حالياً والنامية سابقاً، أو الدول النامية المصنّعة حديثاً، لم تعتمد على تدخل الدولة لمعالجة فشل الأسواق، وتعزيز الكفاءة الاقتصادية واحترام اعتبارات توزيع الدخل، والضمان الاجتماعي.

(ب) نقل التقنية

تشير أغلب التقديرات إلى أن عوائد البحث والتطوير، على المستوى الفردي والاجتماعي، تفوق عوائد التعليم. حيث قدّرت عند المستوى الأول بنسب تتراوح بين (20-30%) وعند المستوى الثاني بحوالي (50%) في الدول الصناعية.

تعزو محاسبة النمو أغلب مصادر النمو في متوسط دخل الفرد إلى التحسينات في مجموع عوامل الإنتاج (TFP). وإذا ما ترك هذا النقل لآلية السوق فقد تثار نفس الحجة وهي أن هذا النوع من البحوث والتطوير غير قابل للضمان المالي، وذلك لارتباطها بعوامل عدم التأكد، وصعوبة الوثوق بالمعلومات المتاحة حالياً.

يشبه البحث والتطوير السلع العامة التي يصعب على فرد معين إنتاجها لمنفعته الخاصة، لفشل السوق باحتساب المنافع الضخمة المترتبة على الوفورات المترتبة على الإنتاج. حيث تفوق المنافع التي يجنيها المجتمع من البحث والتطوير تلك التي يجنيها الأفراد. لذلك فإن السياسات التقنية تعتبر من أهم السياسات الداعمة للنمو، سواء من حيث دعم التعليم، والاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات ذات المحتوى التقني، أو التدريب. وبالشكل الذي يترتب عليه نشر[24] الخبرة التقنية إلى جميع الأنشطة والمشروعات السلعية والخدمية.

(ج) بناء المؤسسات

تعتبر مهمة بناء المؤسسات الملائمة من أهم الأعمال المنوطة بالدولة للحدّ من فشل الأسواق من ناحية، ولمراقبة وتصحيح الأداء الحكومي ومنع فشله من ناحية ثانية.

وتتضمن هذه المؤسسات العديد من الأجهزة المنظمة والمراقبة والمحاسبة للأداء الاقتصادي وغير الاقتصادي في المجتمع. ومن هذه المؤسسات البنوك المركزية واستقلاليتها (مع ضمان التنسيق مع أجهزة السياسات المالية والتجارية وغيرها) والمعتمدة على معايير ومؤشرات إنذار مبكر مقبولة وفعّالة. وكذلك مؤسسات حماية الملكية باعتبارها أحد أهم محفزات الاستثمار الخاص، وأحد أهم الأدوات لتوفير تمويل ملائم لأنشطة الأعمال غير المنظمة (من خلال إجراءات ضمان الملكية التي يمكن اعتبارها كرهن للحصول على التمويل من المؤسسات المالية الرسمية). أضف إلى ذلك مؤسسات دعم التنافسية ومحاربة الاحتكار (التي يعود تاريخ تأسيسها في الدول المتقدمة إلى أواخر القرن التاسع عشر)، والتي تفتقر أغلب الدول النامية إليها وإلى ما يرافقها من أجهزة قضائية مستقلة وفعّالة. وتعتبر مهمة تأسيس شبكة مؤسسات الضمان والأمن الاجتماعي أحد أهم متطلبات معالجة فشل السوق من خلال ضغط الآثار الاجتماعية (على شكل بطالة أساساً) أثناء فترة التحول الاقتصادي، أو فشل السياسات الاقتصادية، أو أثناء الصدمات الخارجية. كما تعتبر عملية بناء أجهزة ضريبية متطورة عملية مهمة، سواء لأغراض إعادة توزيع الدخل أو للأغراض التمويلية. وينطوي تحت بناء المؤسسات أيضاً خلق تلك المؤسسات المتتبعة للفساد الإداري، كأحد وسائل محاربة قوى السوق، والحدّ من ظاهرة البحث عن الريع، وكذلك الحدّ من إساءة تخصيص الموارد وتوجيهها للأغراض المنتجة بدلاً من المنافع الخاصة. ويعتبر بناء المؤسسات الخاصة بحماية المستهلك أحد أهم المهام المنوطة بالدولة من خلال تشجيعها للهيئات التي لا تهدف للربح، بإنشاء مثل تلك المؤسسات (المستقلة) وذلك للحدّ من التأثير السلبي لسيطرة المنتجين على سلوك المستهلكين سواء

من خلال الإعلانات أو الغش التجاري. ولابد من الإشارة هنا إلى أن إيجاد وتعزيز المؤسسات الديموقراطية (البرلمان ومبدأ فصل السلطات) يعتبر المظلة المهمة والأساسية والضرورية لعمل المؤسسات بالشكل المطلوب، والتي تعتبر، مع المؤسسات، أحد الشروط المتبعة لأي جهد تنموي سليم.

تاسعاً: الخلاصة

تعتمد برامج الإصلاح الاقتصادي على العديد من الافتراضات، لعلّ من أهمها الاعتماد الرئيسي على آلية السوق كأساس لتخصيص الموارد وتوزيع الدخل. إلا أن التجارب تشير إلى أن هذه البرامج قد رافقها العديد من المشاكل الخاصة بفشل السوق، وفشل الحكومة في أحيان ليست بالقليلة. ويرجع هذا الفشل إلى العديد من الأسباب، منها ما هو مرتبط هيكلياً بعمل آلية السوق (من حيث السلع العامة، والعوامل غير المباشرة، والآثار البيئية المشار إليها سابقاً)، ومنها ما هو مرتبط بغياب المؤسسات الحاكمة لعمل الأسواق مثل المؤسسات المصرفية والمالية الملائمة، المؤسسات الضريبية، المؤسسات القضائية، وقوانين محاربة الفساد والاحتكار، وغيرها.

لذا فإن هناك حاجة دائمة للدور الحكومي الرشيد (بمعنى الذي يهدف إلى دعم الكفاءة الاقتصادية واحترام أهداف توزيع الدخل، بدلاً من الأهداف السياسية والإدارية للتدخل، الهادفة إلى خدمة مصالح قوى السوق وفئات اجتماعية وسياسية معينة) بهدف العمل على دعم المنافسة، والعمل ضمن المؤسسات الملائمة، على معالجة الآثار السلبية لعمل السوق. علماً بأنه لا توجد لغاية الآن آليات جاهزة تحكم عمل التدخل الحكومي لمعالجة فشل السوق. إذ أن ذلك يعتمد على خصوصية كل دولة ومرحلة النمو والتنمية التي تمر بها. إلا أن الهدف الرئيسي يبقى في الصياغة الملائمة لتطوير هيكل تنظيمي، يعتمد على التعاون بين مؤسسة السوق والمؤسسات غير السوقية، لدعم القدرات التنافسية للاقتصاد محلياً (السوق المحلي)، وخارجياً (الصادرات)، بالشكل الذي يقلل إلى أدنى مستوى الآثار الاجتماعية والسلبية سواء على شكل بطالة أو أي شكل من أشكال المظاهر الاجتماعية السلبية.

أنماط فشل السوق

الآثار غير المباشرة:

(أ) تكاليف الإنتاج الخارجية: التكاليف الاجتماعية الحدّية (MSC) > التكاليف الحدّية (MC)

(ب) منافع الإنتاج الخارجية: التكاليف الاجتماعية الحدّية (MSC) < التكاليف الحدّية (MC).

(ج) تكاليف الاستهلاك الخارجية: المنافع الاجتماعية الحدّية (MSB) > المنافع الحدّية (MB).

(د) منافع الاستهلاك الخارجية: المنافع الاجتماعية الحدّية (MSB) < المنافع الحدّية (MB).

السلع العامة[25]:

(أ) عدم القابلية للاستبعاد[26] (عدم إمكانية توفير السلعة لطرف واستبعادها من آخرين).

(ب) عدم التنافسية[27] (استهلاك طرف لسلعة لا يمنع من استهلاك الآخرين لها.

قوى السوق:

(أ) رفع السعر أعلى من المستوى التنافسي العام.

(ب) مستوى الناتج أقل من المستوى الكفوء اجتماعياً.

معلومات غير كاملة:

(أ) من جانب المستهلكين.

(ب) من جانب المنتجين.

أنماط تدخل الحكومة في السوق

الضرائب والإعانات:

(أ) لتصحيح الآثار غير المباشرة.

(ب) لتصحيح السلوك الاحتكاري.

التشريعات:

(أ) للسيطرة على الأنشطة المتسببة في الآثار غير المباشرة.

(ب) لمنع الشركات من إعطاء معلومات غير دقيقة.

(ج)لمنع سوء استخدام القوى الاحتكارية.

الأجهزة المُنظِمة:

(أ) ذات صفة تحقيقية بحتة.

(ب) ذات قدرة على الفعل.

استخدام السياسات البيئية:

(أ) الرقابة على العلاقة بين الإنتاج والأضرار البيئية.

(ب) الضريبة الخضراء (ضرائب على وقود وسائل النقل، والمخلفات، والنقل الجوي، والمياه، وضرائب أخرى).

(ج) القوانين والتنظيمات.

(د) التراخيص التجارية.

الهوامش

(1) Information Asymmetry
(2) Pareto Optimal
(3) Market Power
(4) Externalities
(5) Common-pooled resources
(6) Rent Seekers
(7) Non-Market Failure
(8) Public Choice
(9) Crowding Out
(10) Economies of Scale
(11) Invisibilities
(12) External Economies
(13) Competitive Equilibrium
(14) Pecuniary External Economies
(15) Endogenous Growth
(16) Handlooms
(17) Offs Home
(18) Equity Ratio
(19) Real Asset Bubble
(20) Moody
(21) Standard and Poor's
(22) Sovereign debt rating
(23) Washington Consensus
(24) Information Asymmetry
(25) Public Goods
(26) Non-excludability
(27) Non-rivalry

المراجع العربية

سولو، روبرت، 2003، نظرية النمو، ترجمة ليلى عبود، المنظمة العربية للترجمة، بيروت.

الكواز، أحمد، برنامج اقتصاديات التنمية والنمو، 11-2006/11/15، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

الكواز، أحمد، برنامج سياسات التنمية، 18-2006/11/22، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

الكواز، أحمد، برنامج سياسات الإصلاح المؤسسي، 17-2006/12/21، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

المراجع الإنجليزية

Lerner، A.، 1972، The Economics and Politics of Consumer Sovereignty، American Economic Review، Vol. 62، May.

Scitovsky، T.، 1965، Papers on Welfare and Growth، George Allen & Unwin LTD، London.

Datta-Chaudhuri، 1990، M. Market Failure and Government Failure، Journal of Economic Perspectives، Vol. 4، No. 2.

Hayami، Y.، and Y. Godo، 2005، Development Economics: From the Poverty to the Wealth of Nations، Third Edition، Oxford University Press.

Meier، G. and J. Stiglitz، 2000، Frontiers of Development Economics: The Future in Perspective، Oxford University Press.

Wikipeida Free Encyclopedia <www.en.wikipedia.org>

قائمة إصدارات ((جسر التنمية))

العنوان	المؤلف	رقم العدد
مفهوم التنمية	د. محمد عدنان وديع	الأول
مؤشرات التنمية	د. محمد عدنان وديع	الثاني
السياسات الصناعية	د. أحمد الكواز	الثالث
الفقر: مؤشرات القياس والسياسات	د. علي عبدالقادر علي	الرابع
الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها	أ. صالح العصفور	الخامس
استهداف التضخم والسياسة النقدية	د. ناجي التوني	السادس
طرق المعاينة	أ. حسن الحاج	السابع
مؤشرات الأرقام القياسية	د. مصطفى بابكر	الثامن
تنمية المشاريع الصغيرة	أ. حسّان خضر	التاسع
جداول المخلات المخرجات	د. أحمد الكواز	العاشر
نظام الحسابات القومية	د. أحمد الكواز	الحادي عشر
إدارة المشاريع	أ. جمال حامد	الثاني عشر
الاصلاح الضريبي	د. ناجي التوني	الثالث عشر
أساليب التنبؤ	أ. جمال حامد	الرابع عشر
الأدوات المالية	د. رياض دهال	الخامس عشر
مؤشرات سوق العمل	أ. حسن الحاج	السادس عشر
الإصلاح المصرفي	د. ناجي التوني	السابع عشر
خصخصة البنى التحتية	أ. حسّان خضر	الثامن عشر
الأرقام القياسية	أ. صالح العصفور	التاسع عشر
التحليل الكمي	أ. جمال حامد	العشرون
السياسات الزراعية	أ. صالح العصفور	الواحد والعشرون
اقتصاديات الصحة	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والعشرون
سياسات أسعار الصرف	د. بلقاسم العباس	الثالث والعشرون
القدرة التنافسية وقياسها	د. محمد عدنان وديع	الرابع والعشرون
السياسات البيئية	د. مصطفى بابكر	الخامس والعشرون
اقتصاديات البيئة	أ. حسن الحاج	السادس والعشرون
تحليل الأسواق المالية	أ. حسّان خضر	السابع والعشرون
سياسات التنظيم والمنافسة	د. مصطفى بابكر	الثامن والعشرون
الأزمات المالية	د. ناجي التوني	التاسع والعشرون
إدارة الديون الخارجية	د. بلقاسم العباس	الثلاثون
التصحيح الهيكلي	د. بلقاسم العباس	الواحد والثلاثون
نظم البناء والتشغيل والتحويل B.O.T	د. أمل البشبيشي	الثاني والثلاثون
الاستثمار الأجنبي المباشر: تعاريف	أ. حسّان خضر	الثالث والثلاثون
محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	د. علي عبدالقادر علي	الرابع والثلاثون

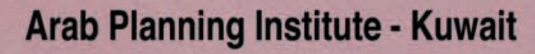
نمذجة التوازن العام	د. مصطفى بابكر	الخامس والثلاثون
النظام الجديد للتجارة العالمية	د. أحمد الكواز	السادس والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: إنشاؤها وآلية عملها	د. عادل محمد خليل	السابع والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: أهم الإتفاقيات	د. عادل محمد خليل	الثامن والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: آفاق المستقبل	د. عادل محمد خليل	التاسع والثلاثون
النمذجة الإقتصادية الكلية	د. بلقاسم العباس	الأربعون
تقييم المشروعات الصناعية	د. أحمد الكواز	الواحد الأربعون
المؤسسات والتنمية	د. عماد الإمام	الثاني الأربعون
التقييم البيئي للمشاريع	أ. صالح العصفور	الثالث الأربعون
مؤشرات الجدارة الإئتمانية	د. ناجي التوني	الرابع الأربعون
الدمج المصرفي	أ. حسّان خضر	الخامس الأربعون
اتخاذ القرارات	أ. جمال حامد	السادس الأربعون
الإرتباط والانحدار البسيط	أ. صالح العصفور	السابع الأربعون
أدوات المصرف الإسلامي	أ. حسن الحاج	الثامن الأربعون
البيئة والتجارة والتنافسية	د. مصطفى بابكر	التاسع الأربعون
الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات	د. مصطفى بابكر	الخمسون
الاقتصاد القياسي	د. بلقاسم العباس	الواحد والخمسون
التصنيف التجاري	أ. حسّان خضر	الثاني والخمسون
أساليب التفاوض التجاري الدولي	أ. صالح العصفور	الثالث والخمسون
مصفوفة الحسابات الاجتماعية وبعض استخداماتها	د. أحمد الكواز	الرابع والخمسون
منظمة التجارة العالمية: من الدوحة إلى هونج كونج	د. أحمد طلفاح	الخامس والخمسون
تحليل الأداء التنموي	د. علي عبد القادر علي	السادس والخمسون
أسواق النفط العالمية	أ. حسّان خضر	السابع والخمسون
تحليل البطالة	د. بلقاسم العباس	الثامن والخمسون
المحاسبة القومية الخضراء	د. أحمد الكواز	التاسع والخمسون
مؤشرات قياس المؤسسات	د. علي عبدالقادر علي	الستون
الإنتاجية وقياسها	د. مصطفى بابكر	الواحد والستون
نوعية المؤسسات والأداء التنموي	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والستون
عجز الموازنة: المشكلات والحلول	د. حسن الحاج	الثالث والستون
تقييم برامج الاصلاح الاقتصادي	د. علي عبد القادر علي	الرابع والستون
حساب فجوة الأهداف الإنمائية للألفية	د. رياض بن جليلي	الخامس والستون
مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي	د. علي عبدالقادر علي	السادس والستون
اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات	أ. عادل عبدالعظيم	السابع والستون
اقتصاديات التعليم	د. عدنان وديع	الثامن والستون
إخفاق آلية الأسواق وتدخل الدولة	**د. أحمد الكواز**	**التاسع والستون**

العدد المقبل

مؤشرات قياس الفساد الإداري	**د. علي عبدالقادر علي**	**السبعون**

للاطلاع على الأعداد السابقة يمكنكم الرجوع إلى العنوان الإلكتروني التالي:

http://www.arab-api.org





P.O.Box : 5834 Safat 13059 State of Kuwait
Tel : (965) 4843130 - 4844061 - 4848754
Fax : 4842935

المعهـد العربـي للتخطيـط بالكويـت

ص.ب : 5834 الصفاة 13059 - دولة الكويت
هاتف : 4848754 - 4844061 - 4843130 - (965)
فاكس : 4842935

E-mail ; api@api.org.kw
web site : http //www.arab-api.org